

كيف يمكن لمخطط التمويل التجاري الليبي المقدر بمليارات الدولارات أن يحتال على البلاد من خلال مصارف لندن

فبراير 2021



المحتوى

1	المقدمة
2	أهم الإستنتاجات
2	الملخص التنفيذي
2	الإعتمادات المستندية
2	مال عام، أيد خواص
2	من ليبيا إلى لندن
2	الشفافية أمر مهم
2	خلاصة التوصيات
2	الردود على جلوبال ويتنس

المقدمة

يكشف تقريرنا الجديد كيف يبدو أن ليبيا تخسر ملايين الدولارات سنويا بالإحتيال في استعمال منظومة الإعتمادات المستندية المسيرة من طرف مصرف ليبيا المركزي. في حين أن منظومة الإعتمادات المستندية يمثل عنصرًا حيويًا في تلبية احتياجات ليبيا من الواردات، فقد عانت من سوء استعمال الذي لا يزال في استمرار حسب ما تشير إليه أدلتنا الجديدة

بناءً على المعلومات المالية التي نشرها مصرف ليبيا المركزي على الفيسبوك أنشأنا [قاعدة بيانات](#) وتحتوي على صفقات إعتمادات مستندية نشرت ما بين شهري أبريل وجويلية 2020 والتي تقارب قيمتها 2.5 مليار دولار. بالإضافة إلى الاستناد بمقابلات أجريت مع مصادر سرية، نتساءل كيف تصرف ليبيا أموال الإعتمادات المستندية. ننشر قاعدة البيانات كوسيلة لتحليل تحركات الأموال عن طريق الإعتمادات المستندية على أمل أن تساعد مجموعات المجتمع المدني الليبي، الصحفيين والمواطنين لتعقب آثار المال العام.

تدعو جلوبال ويتنس (Global Witness) السلطات العمومية في ليبيا أن تضع الشفافية المالية في قلب حوارات السلام، بدءًا من منظومة صرف العملات الأجنبية مثل الإعتمادات المستندية، بجعل نشر بياناتها علنية بشكل كامل ووفقًا لمبادئ البيانات المفتوحة. وهذا أمر أساسي يساعد في بناء الثقة في المؤسسات العمومية في هذه اللحظة المحورية للبلاد.

أهم الإستنتاجات

يلقي تقريرنا الضوء على مسار أموال الإعتمادات المستندية من ليبيا إلى لندن وإلى ما أبعد من ذلك:

- يشير العدد الضخم في إصدار الإعتمادات المستندية بشهادة مصادرها إلى جريمة مالية سارية في منظومة الإعتمادات المستندية والتي تكلف الكثير للخرينة العامة الليبية.
- وتيرة إصدار الإعتمادات المستندية بين شهري أبريل وجويلية 2020 فاقت بشكل غير مسبوق الطلب على بعض السلع. فعلى سبيل المثال قيمة الإعتمادات المستندية المعتمدة لاستيراد اللحم على مدار 13 أسبوع فاقت القيمة السنوية لاستيراد اللحم إلى ليبيا لكل من سنة 2016، 2017 و 2018 كل على حدة.
- تمتد التساؤلات حول تسيير الإعتمادات المستندية إلى المشتريات الحكومية حيث تقصينا كيف حول اعتماد مستندي لمولدات طاقة بقيمة 110 مليون دولار إلى شركة إماراتية لا صلة لها بالمشروع عن طريق تغيير طفيف في اسم الشركة المتعاقدة. شرع في تسديد المبلغ عبر مصرف مملوك لليبيا في لندن قبل ان يوقف الإعتماد المستندي "للإشتباه في وجود فساد".
- يتولى مسؤولون كبار في مصرف ليبيا المركزي مناصب إدارية في مصارف تجارية مملوكة من طرف ليبيا في الخارج، ما يعد تضارب صريح في المصالح. معظم الإعتمادات المستندية الليبية تدخل النظام المالي الدولي عن طريق مصرف ABC International PLC الذي مقره في لندن وهو مصرف تجاري مملوك بشكل غير مباشر من طرف مصرف ليبيا المركزي ويرأسه محافظه الصادق الكبير.

- تكشف على ثغرات خطيرة في القوانين البريطانية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بخصوص "المصارف المراسلة" مما تجعلها غير فعالة في تحديد الإحتيال في مجال تمويل التجارة، تمويل النزاعات وغيرها من أنواع الجرائم المالية.

الملخص التنفيذي

في أغسطس 2018، شنت مليشيات كانيات هجوما مفاجئا على جنوب طرابلس من معقلها في ترهونة وانتقدت هذه المجموعة المسلحة في بيانها جرائم منافستها في العاصمة الليبية؛ لكن في الحقيقة أنها رأت فرصا للثروة والنفوذ وأرادت نصيبها منها. سبع سنوات منذ سقوط الديكتاتور معمر القذافي، سقطت طرابلس مرة أخرى في فوضى عنيفة.

هذه كانت الحلقة الحديثة من مسلسل النزاعات التي تطورت إلى حرب شرسة منذ 2014 بين القوات المسلحة العربية الليبية التابعة للمشير خليفة حفتر وفسيفساء معقدة من الجماعات المسلحة في غرب ليبيا، كلاهما يغذيها تدخل أجنبي صارخ، في خرق لعمليات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة.

كان جزء كبير من القتال هو التنافس على الموارد وخصوصا السيطرة على إيرادات الدولة والنفوذ على السلطات العمومية التي صرفت هذه الإيرادات داخل ليبيا وخارجها.

في أغسطس 2020 تم التوصل إلى هدنة مؤقتة لكن في ذلك الوقت قد كان الصراع والخلل الوظيفي المؤسساتي تركا الخدمات الأساسية في حالة من الفراغ مما جعل الحياة معاناة يومية للأسر والشركات التجارية الصغيرة في ربوع البلاد. فبعد أيام من إعلان وقف إطلاق النار، خرج المواطنون من كلا خطي الصراع إلى الشارع احتجاجا على إنقطاعات التيار الكهربائي والمياه وسوء الوضع المعيشي وفوق ذلك كله

الفساد المتفشي في القيادة السياسية في جميع أنحاء البلاد. فقمعت المظاهرات بشكل عنيف من طرف الجماعات المسلحة ذاتها التي خاضت الحرب والتي اتهمت بالاستفادة من الإضطراب.

يعالج هذا التقرير موضوع يستبعد عموما في سياق هذه الروايات: منظومة الإعتمادات المستندية الليبية التي من خلالها تقوم البلاد بتوزيع حوالي 9 ملايين دولار من العملات الصعبة على دوائر الأعمال والسلطات العمومية سنويا. الإعتمادات المستندية هي بصفة أساسية وسيلة لتصدير المال وتحويل الدينار الليبي إلى دولار، يورو، جنيه إسترليني وغيرها من العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها في الخارج. في حين أن لا غنى عنها لتلبية إحتياجات ليبيا من الواردات، فقد عانت منظومة الإعتمادات المستندية منذ فترة طويلة من الغش والنهب من طرف الجماعات المسلحة.

في هذا التحقيق تتبع جلوبال ويتنس (Global Witness) آثار أموال الإعتمادات المستندية التي تمتد من مصرف ليبيا المركزي إلى المصارف المملوكة من طرف ليبيا في قلب لندن. بالإستناد إلى مقابلات أجريت مع مصادر سرية وإلى معلومات مالية مفتوحة المصدر بالإضافة إلى قاعدة البيانات التي أنشأت حديثا وتحتوي على صفقات إعتمادات مستندية نشرت ما بين شهري أبريل وجويلية 2020 والتي تقارب قيمتها 2.5 مليار دولار، نتساءل كيف تصرف ليبيا أموال الإعتمادات المستندية، كيف أثرت هذه المنظومة على توازن القوى بين المؤسسات الليبية وما إذا كانت العناية الواجبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى المصارف المرخصة في المملكة المتحدة قوية بما فيه الكفاية لتفريق بين الإعتمادات المستندية الحقيقية والعائدات المتأتية من الجريمة.

في الأشهر الأخيرة مع إقتراب نشر هذا التقرير، تسارعت التطورات في الحكم والأوضاع الأمنية حيث تم توقيف إصدار الإعتمادات المستندية في شهر سبتمبر 2020 وبعد شهرين من ذلك تحولت الصراعات الطويلة بين مؤسسات الدولة إلى معارك مريرة بين حكومة طرابلس، المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي للسيطرة على حسابات العملات الأجنبية التي كانت مفتاح السلام الهش في ليبيا.

وقد يؤدي خفض قيمة الدينار بموجب سعر صرف واحد وموحد إلى كبح بعض فرص الإنتهاك، ولكن لا تزال هناك أسئلة أوسع نطاقا وبلا أجوبة حول كيفية إدماج الإيرادات العامة والديون في جميع أنحاء ليبيا شرقا، غربا وجنوبا بالشكل الذي تحتفظ ثقة المواطنين وكذا كيفية خلق توازن بين مطالب مصرف ليبيا المركزي للإستقلالية والرقابة بالإضافة إلى كيفية ضبط شبكة المصارف التجارية التي يملكها والمترامية في الخارج. الكثير من هذه التساؤلات لها أهمية أوسع وخارج ليبيا، بالنسبة لكل من صناعات القوانين الذين يتكيفون مع التضخم السريع في أرصدة البنوك المركزية وإتساع نطاق عملها في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وجائحة COVID-19 والهيئات التنظيمية المكلفة بضمان أن المصارف المرخصة على المستوى العالمي لا تيسر الجريمة المالية.

الإعتمادات المستندية

نعالج في الجزء الأول من التقرير الأدلة على الإحتيال الساري في إصدار الإعتمادات المستندية للقطاع الخاص. الإنتهاكات التي تعرضت لها منظومة الإعتمادات المستندية من 2015 إلى 2018 وثقت بشكل دقيق من قبل فريق خبراء الأمم المتحدة، ديوان المحاسبة الليبي ومعلقين آخرين بما في ذلك الجماعات المسلحة الليبية. البيانات التي كشفت عنها حديثا مصرف ليبيا المركزي تلقي الضوء على إذا لا تزال هذه الإنتهاكات متواصلة أم لا.

باستعمال تقنيات التحقيق مفتوحة المصدر، أنشأنا **قاعدة بيانات قابلة للبحث** للإعتمادات المستندية الصادرة لصالح القطاع الخاص والتي تقارب قيمتها 2.5 مليار دولار في الفترة ما بين شهري أبريل وجويلية 2020 وبمقارنتها بالبيانات التجارية للسنوات السابقة، نرى أن أموال الخزينة الليبية تتدفق إلى الخارج بشكل أسرع من دخول السلع المعنية. التفسير الأقرب من الحقيقة هو استمرار الاستعمال السيء للمنظومة على نطاق واسع وبتكلفة معتبرة للخزينة العامة الليبية.

إلى غاية نوفمبر 2020 كان مطلوباً من المستوردين استعمال منظومة الإعتمادات المستندية، وإدراج شركة أو كيان في قاعدة البيانات ليس بأي حال من الأحوال إتهاماً بإرتكاب أي نوع من الأفعال أو السلوكيات غير المشروعة أو المشتبه فيها. ومع ذلك، فإن قاعدة البيانات تتيح أنواعاً من التحليلات التي لم تكن متاحة للعامة من قبل بحيث تظهر - في مجملها - تركيزات غير مرجحة للإعتمادات المستندية حول مواقع و سلع معينة. ننشر قاعدة البيانات كوسيلة لتحليل تحركات الأموال عن طريق الإعتمادات المستندية على أمل أن تساعد مجموعات المجتمع المدني الليبي، الصحفيين والمواطنين لتعقب آثار المال العام ولإظهار الإمكانيات الهائلة للشفافية، إذا استندت ليبيا إلى عمليات النشر التي قام بها مصرف ليبيا المركزي بجعل نشر بيانات الإعتمادات المستندية علنية بشكل كامل وفقاً لمبادئ البيانات المفتوحة.

مال عام ، أيد خواص

أما في الجزء الثاني فنعالج الإعتمادات المستندية للقطاع العام وكيف ساهم التحكم في منظومتها في وضع مصرف ليبيا المركزي في قلب المشتريات الحكومية الليبية. توضح الوثائق التي تطلعت عليها جلوبال ويتنس (Global Witness) كيف لإعتماد مستندي لمولدات كهربائية بقيمة 110 مليون دولار تم تحويله إلى شركة إماراتية حديثة التأسيس تحمل

إسم شبه مطابق للمتعاقد الأصلي الأمريكي-جنوب إفريقي. ولا توضح هذه الحالة ضعف منظومة الإعتمادات المستندية فحسب، بل تبين كيف أن السيطرة على العملة الأجنبية لليبيا قد أعطت لمصرف ليبيا المركزي تأثيراً كبيراً على كيفية إنفاق السلطات العمومية للمال العام. يبدو أن الإعتماد المستندي محل التساؤل قد شق طريقه حتى مصرف ABC في لندن، وقد بدأت عملية تسديده قبل أن يمنعها مصرف ليبيا المركزي. فضلاً عن إثارة التساؤلات بشأن إجراءات العناية الواجبة التي اتبعت في ليبيا ولندن، تدل هذه الحالة وبقوة إلى الحاجة الماسة إلى الشفافية حول الإعتمادات المستندية للقطاع العام.

لهذه الديناميكية أهمية تتجاوز ليبيا بكثير وتسلط الضوء على التوتر الموجود بين إستقلالية المصارف المركزية والرقابة وهو ما يسبب قلقاً متزايداً على الصعيد العالمي.

نظراً للعدد المتزايد للبلدان التي تستعمل ضوابط على رأس المال والصراف، تشرف المصارف المركزية باستمرار على المدفوعات بالعملة الأجنبية. فعلى مدى 10-15 سنة الماضية، قد برزت كقنوات محورية لصناديق إنقاذ القطاع المالي وكذلك كخطط لدعم الإقتصادات الوطنية، وتسارعت هذه النزعة خلال جائحة COVID-19. على الصعيد العالمي، تضع المصارف المركزية مبالغ أكبر من أي وقت مضى من المال العام في أيدي الخواص. هناك حاجة ملحة لشفافية ومعايير محاسبية فعالة ومتكافئة مع هذا الدور.

البيان البارز: إن المصارف المركزية تضع المال العام في أيدي الخواص. للمواطنين الحق في الشفافية أينما لزم ذلك.

من ليبيا إلى لندن

نعالج في الجزء الثالث من التقرير كيف تدخل أموال الإعتمادات المستندية في النظام المالي الدولي عبر لندن الشيء الغير عادي جدا هو أن يمتلك مصرف ليبيا المركزي شبكة من مصارف مراسلة تجارية تمتد عبر خمس قارات ويبدو أن الوسيط الرئيسي للإعتمادات المستندية هو مصرف ABC حيث يمتلك مصرف ليبيا المركزي بصورة غير مباشرة الأغلبية فيه والذي مقره في لندن ورئيسه ليس سوى محافظ مصرف ليبيا المركزي صادق الكبير نفسه

تعتبر جلوبال ويتنس (Global Witness) هذا الدور المزدوج تضاربا صارخا في المصالح، على أساس أنه منصب قيادي مدفوع الأجر في مؤسسة تستفيد من تعاملاتها مع مصرف ليبيا المركزي ويثير أيضا هذا الترتيب تساؤلات حول استقلالية مصرف ABC فيما يخص العناية الواجبة عند معالجة الإعتمادات المستندية الليبية وقد رفض مصرف ABC مخاوفنا وأصر على أنه يأخذ التزاماته المتعلقة بمكافحة الجريمة بجدية بالغة ويحرص على الإمتثال للشروط التنظيمية الواجبة التطبيق ولأفضل الممارسات الدولية نحن لا نلمح أن مصرف ABC قد أخل بأي قوانين أو لوائح تتعلق بهذه المسائل وقد أعدها طبع بيان مصرف ABC بالكامل في الجزء الثالث من هذا التقرير

بلا شك أن مصرف ABC يقدم خدمات بالغة الأهمية لليبيا فبدون المرور إلى النظام الدولي الذي يوفره هو وباقي المصارف المراسلة ، إستيراد السلع الهامة كالأغذية والأدوية من شأنها أن تتوقف كليا ومع ذلك فحتى لو إفترضنا أن إجراءات مصرف ABC الخاصة بالعناية الواجبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تتسم بنفس الصرامة كغيرها من المصارف الأخرى الموجودة في لندن، تبقى لدينا مخاوف كبيرة بخصوص المعايير السائدة في المملكة المتحدة بالنسبة للمصارف المراسلة بحيث لا يمكن الإعتماد عليها في التفرقة ما بين

الإعتمادات المستندية الشرعية من تلك التي تكون مزورة أو لها صلة بالجماعات المسلحة بل نعتقد أن الثغرات الموجودة في القوانين البريطانية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب خصوصا حول ملكية المصارف تترك لندن مفتوحة على مصراعها لعائدات الجريمة

الشفافية أمر مهم

في شهر نوفمبر 2020، انفجرت توترات سياسية وصلت إلى صراع غير عادي بين المجلس الرئاسي الليبي، المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي للتحكم في منظومة ليبيا لصرف العملات الأجنبية التي تشمل الإعتمادات المستندية. فقد شهد أسبوع واحد حجز المؤسسة الوطنية للنفط عائداتها من مصرف ليبيا المركزي؛ تطبيق المجلس الرئاسي لقانون من عهد القذافي لتعويض مدير المصرف الليبي الخارجي الذي هو تابع للمصرف المركزي؛ رفع المجلس الرئاسي الرقابة الصارمة على رأس المال الشيء الذي أجبر الشركات الليبية والسلطات العمومية إلى اللجوء لإستعمال منظومة الإعتمادات المستندية.

في غضون الأشهر التي تلت ذلك، تسارعت التطورات في الأوضاع السياسية. ففي شهر ديسمبر 2020، عقد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالكامل إجتماعه الأول منذ 2014، الذي في خلاله قرر خفض قيمة الدينار الليبي من 1.4 إلى 4.48 دينار مقابل الدولار الواحد. وفي شهر جانفي 2021، ألغت الحكومة الليبية رسم الصرف الأجنبي على الشركات والذي كان معمولا به منذ 2018. هذه التدابير أدت إلى وضع سعر صرف موحد للقطاعين العام والخاص وبدت في وقت كتابة هذا التقرير أنها ضيقت الفجوة مع أسعار السوق الموازية الغير رسمية وكبحت فرص التربح. ويبقى أن نرى ما إذا سيعاد إقرار احتكار مصرف ليبيا المركزي على الإعتمادات المستندية وتوزيعات FX الأخرى، وما هي ضمانات الشفافية ومكافحة الفساد

على الشفافية والمساءلة أمام المواطنين بما أنهم يديرون أموالهم ومصادر ثروتهم.

ثالثاً، يسלט التقرير الضوء على الحاجة الماسة لمعايير أكثر صرامة حول العناية الواجبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى المصارف المراسلة، وخصوصاً حول من يمتلكها وما نوع علاقتهم بالكيانات التي تبعث وتستقبل الأموال. ويقع هذه المسؤولية على عاتق المملكة المتحدة، الإتحاد الأوروبي وغيرهما من المنافذ إلى النظام المالي الدولي. فمن فضيحة "المغسلة الروسية" إلى وثائق FinCEN، برزت المصارف المراسلة كنقطة الضعف الرئيسية في النظام المالي الدولي فيما يتعلق بغسل الأموال. ينبغي التصدي لهذا الضعف المنهجي إذا كانت المملكة المتحدة جادة في غلق "حدودها المالية" أمام عائدات الجرائم المنظمة.

خلاصة التوصيات

1. يجب على السلطات العمومية أن تضع الشفافية المالية في قلب حوارات السلام، وبدءاً من منظومة صرف العملات الأجنبية مثل الإعتمادات المستندية. وهذا أمر أساسي يساعد في بناء الثقة في المؤسسات العمومية في هذه اللحظة المحورية للبلاد.
2. ينبغي أن يقترن دور المصارف المركزية المتزايد عالمياً في الصرف المباشر للأموال بزيادة المساءلة والرقابة على إدارتها للمال العام.
3. هناك حاجة ماسة لمعايير أكثر صرامة حول العناية الواجبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى المصارف المراسلة. وتقع هذه المسؤولية على عاتق المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي وغيرهما من المنافذ إلى النظام المالي الدولي.

التي ستترسخ في أي إصلاحات مؤسساتية في مرحلة ما بعد الصراع وكيف سيؤثر خفض قيمة الدينار على الأوضاع المالية المزرية للأسر في كل أنحاء ليبيا التي تعاني من الجائحة والحرب.

تتركز توصياتنا الأولى حول تعزيز تدابير الشفافية داخل ليبيا لردع الإحتيال ومحاسبة السلطات العمومية. تقاسم الإيرادات يعد أمر أساسي لإتفاقيات السلام وكل من يتحكم في العملات الأجنبية الليبية سيكون صانع القرار في هذه الإتفاقيات. وأياً يخرج مسؤولاً عن توزيع العملات الأجنبية الليبية يجب أن يلتزم بالشفافية الكاملة من أجل بناء الثقة في المؤسسات لدى جميع الأطراف. لقد قدمنا توصيات بشأن ما يمكن أن يعنيه هذا للإعتمادات المستندية في آخر هذا التقرير. وتعطي قاعدة البيانات لمحة عن القدرات التمكينية لنشر بيانات الإعتمادات المستندية. وإذا أمكن توسيع نطاق الكشف ليشمل معلومات عن الجانب البائع وكذا الإعتمادات المستندية للقطاع العام، بشكل منظم وفقاً لمبادئ البيانات المفتوحة، نعتقد أنه يمكن أن تكون نقطة تحول كوسيلة لردع الإحتيال والسماح لمجموعات المجتمع المدني الليبي، الصحفيين والمواطنين بمحاسبة السلطات العمومية على إدارتها للأموال العامة.

ثانياً، نرى أنه من الضروري إعادة النظر في دور المصارف المركزية وفي المحاسبة والمراقبة الملحقتين بإدارتها للمال العام. هذه المبادئ لا تنطبق على ليبيا فقط وإنما على كل المصارف المركزية على الصعيد العالمي، التي عودة ظهور ضوابط رأس المال والصرف من جديد، وعمليات إنقاذ القطاع المالي والإنفاق على جائحة COVID-19 تعني لها تضخم في كشوف حساباتها وإتساع نطاق عملها. وحيثما تقوم السلطات العمومية بتسليم مبالغ كبيرة من المال العام، ينبغي ألا يخلج المواطنين أي شك فيما يتعلق بوجهة الأموال وبأي شروط تمت.

إذا أصبح التدخل المالي هو الوضع الطبيعي الجديد بالنسبة للمصارف المركزية فيجب أن يركز ذلك

الردود على جلوبال ويتنس

مصرف ليبيا المركزي

لتفادي الشكوك، يرفض مصرف ليبيا المركزي جميع الإدعاءات ويعترض على أن لدى جلوبال ويتنس (Global Witness) أدلة كافية لإطلاق هذه الإدعاءات ويسعى إلى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لتصحيح المغالطات ودعم موقفه إن مصرف ليبيا المركزي في طليعة الجهود المبذولة لمكافحة الإحتيال وحرمان الإرهابيين من التمويل المالي ودعم شعب ليبيا في إعادة بناء بلده

مصرف ABC International Plc:

إن مصرف ABC من ضمن عدة مؤسسات مالية مشاركة في أي معاملة تنطوي على إتمادات مستندية لكل مؤسسة دور هام ومستقل، وإلتزاماتها القانونية والتنظيمية الخاصة بها يأخذ مصرف ABC إلتزاماته في مجال مكافحة الجريمة المالية بجدية بالغة ويحرص على الإمتثال للشروط التنظيمية الواجبة التطبيق ولأفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك التوجيهات الصادرة عن المجموعة التوجيهية المشتركة المعنية بغسل الأموال the Joint Money Laundering Steering Group ومجموعة Wolfsberg، ICC، و BAFT Finance Principles ويجرى مصرف ABC بصورة روتينية مراجعة منظومته وضوابطه وتوفير تدريب بشكل منتظم لجميع موظفيه لتعزز إلتزامه بالتقليل من مخاطر الإحتيال المالي